

لا "مشتركة" ولا "مدمجة"

الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs)، ضعف في القيادة والتحكم ونقص فادح في تدريب شامل ومشترك ومدمج.

• والأهم ان الاضفاق في نشر وحدات عاملة هو إرجاء في تنفيذ بنود أساسية من بنود اتفاقية السلام الشامل، ولا سيما إعادة نشر قوات الجيش الشعبي

تطوير مقياس إجراءات التشغيل، القيام بحراسات وتدريبات مشتركة محدودة، ومحاولات لإقامة "منطقة خالية من السلاح" في واو.

• هذه الوحدات ما فتئت تعاني من طائفة من المشاكل منها تأخيرات جدية في نشرها، غموض يقترن بدمج

إن تكوين الوحدات المشتركة/ المدمجة السودانية (JIUs) ووظيفتها، كما فوضت بها اتفاقية السلام الشامل (CPA) في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٥، أثبتتا بأنهما نقطتان شائكتان في تنفيذ اتفاقية السلام. والوحدات المشتركة/المدمجة هي وحدات عسكرية تتألف من عناصر من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ومصممة للاطلاع بأغراض وظيفية ورمزية معاً. فقد قصد منها وظيفياً ملء فراغ أمني وتقديم قوة عسكرية موحدة لتلبية الاحتياجات الأمنية داخلياً خلال فترة السنوات الست الانتقالية قبل الاستفتاء الجنوبي للانفصال سنة ٢٠١١. أما رمزياً فيفترض بالوحدات المشتركة/المدمجة إظهار الوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية وان تكون عنصراً أساسياً لبناء الثقة بين الطرفين وقاعدة يقوم عليها الجيش الوطني المستقبلي إذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الوحدة.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي اسبغ على الوحدات المشتركة/المدمجة في اتفاقية السلام الشامل ورغم حقيقة ما تقدمه من مقياس على مدى التزام الطرفين بالاتفاقية، فإن الغرض منها وكذلك وضعها غير مفهوم جداً بالنسبة للأسرة الدولية. هذا العدد من تقرير السودان يستعرض الوضع الحالي للوحدات المشتركة/المدمجة ويناقش التحديات التي تجابه نشرها وأدائها مهامها ويستطلع آثار هذه التحديات على التطبيق الكلي لاتفاقية السلام الشامل.

هذا التقرير يخلص إلى أن:

• تأسيس الوحدات المشتركة/المدمجة تمخض عن نجاحات متواضعة، منها

إطار رقم ١ ولاية الوحدات المشتركة/المدمجة، طابعها، وتمويلها

تستلزم اتفاقية السلام الشامل من الوحدات المشتركة/المدمجة أن تنتشر وتعمل بصورة كاملة خلال الفترة الانتقالية، كما حددت الاتفاقية الأهداف والمهام والقيادة والتحكم وتفاصيل عملياتية أخرى! ويستعرض مشروع قانون الوحدات المشتركة/المدمجة لسنة ٢٠٠٥ ولاية الوحدة المشتركة/المدمجة، ويحدد الأهداف التالية للوحدات:

- أن تكون رمزاً للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.
- إن تحافظ على النظام الدستوري والديمقراطي وأن تحترم سيادة حكم القانون والحكم المدني وحقوق الإنسان وإرادة الشعب.
- إن تتولى مسؤولية الدفاع عن السودان وسيادته ضد الأخطار الداخلية والخارجية إلى جانب القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
- إن تساعد في بناء المناطق التي تنتشر فيها بهدف تحقيق انسجام اجتماعي وسلام.

أما مهام الوحدات المشتركة/المدمجة فهي كالتالي:

- ضمان سلامة أراضي وحدود السودان في المناطق التي تنتشر فيها هذه الوحدات والمشاركة في تنمية هذه المناطق إلى جانب القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
- تطبيق حالة الطوارئ عند الضرورة ومثلما هو مشار إليه في الدستور.
- مساعدة السلطات المدنية في المهام غير العسكرية.
- مساعدة السلطات المدنية في التعامل مع كوارث وحالات طارئة.
- مهام أخرى مثلما نص عليه مجلس الدفاع المشترك^٢.

إن التعداد المطلوب لقوات الوحدات المشتركة/المدمجة هو ٣٩٦٠ جندياً (مقسمة بالتساوي بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية)^٤: ٢٤ ألفاً في جنوب السودان، ٦٠ في أبيي، ٦ آلاف في جبال النوبة، ٦ آلاف في النيل الأزرق و٣ آلاف في الخرطوم^٥. نمة خمس فرق - في جوبا، واو، ملكال، كادوقلي، الدمازين - وكذلك مقر رئاسة الوحدات في جوبا، و"لواء مستقل" في الخرطوم و"كتيبة مستقلة لمنطقة أبيي"^٦. تقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بمراقبة انتشار هذه الوحدات في كل من قطاعاتها الستة (انظر الخارطة وشكل رقم ٢).

تقع هذه الوحدات تحت القيادة والسيطرة المباشرة لمجلس الدفاع المشترك (JDB)^٧، وهو كيان انبثق عن اتفاقية السلام الشامل ويتألف من رؤساء أركان قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية ونوابهم وكبار الضباط من كلا الجيشين^٨. يتناوب الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية على منصب رئاسة مجلس الدفاع المشترك. يعين القائد العام قائد ونائب الوحدات المشتركة/المدمجة مباشرة من لدن رؤساء الأركان بالتوافق في الآراء، ويتناوب على المنصبين ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية.

تقوم رئاسة الجمهورية بالتمويل المباشر، متخطية الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية لتجنب عدم الانتظام في الدفع وهو أمر ما زال ينخر هذين الجهازين ولتجنب أي اتهام بالمحاباة كذلك. وبحسب الاتفاقية، فإن معدل الدفع لضباط الوحدات المشتركة/المدمجة وجنودها، متساو في ما يتصل بالرعاية والرواتب والأجور وحقوق المحالين على المعاش والامدادات والمعدات^٩. أما بخصوص تفاصيل العاملين في الوحدات المشتركة/المدمجة فقد ترك هذا الشأن لاجتهاد طرفي اتفاقية السلام الشامل: تملي الاشتراطات الخاصة بالتوظيف بأن يكون عاملو طاقم الوحدة المشتركة/المدمجة "من العاملين في القوات المسلحة والجيش الشعبي"، إضافة إلى مستلزمات روتينية أخرى مثل أن يكون الفرد ذا سن معينة، وليس لديه سجل إجرامي وذا لياقة بدنية^{١٠}.

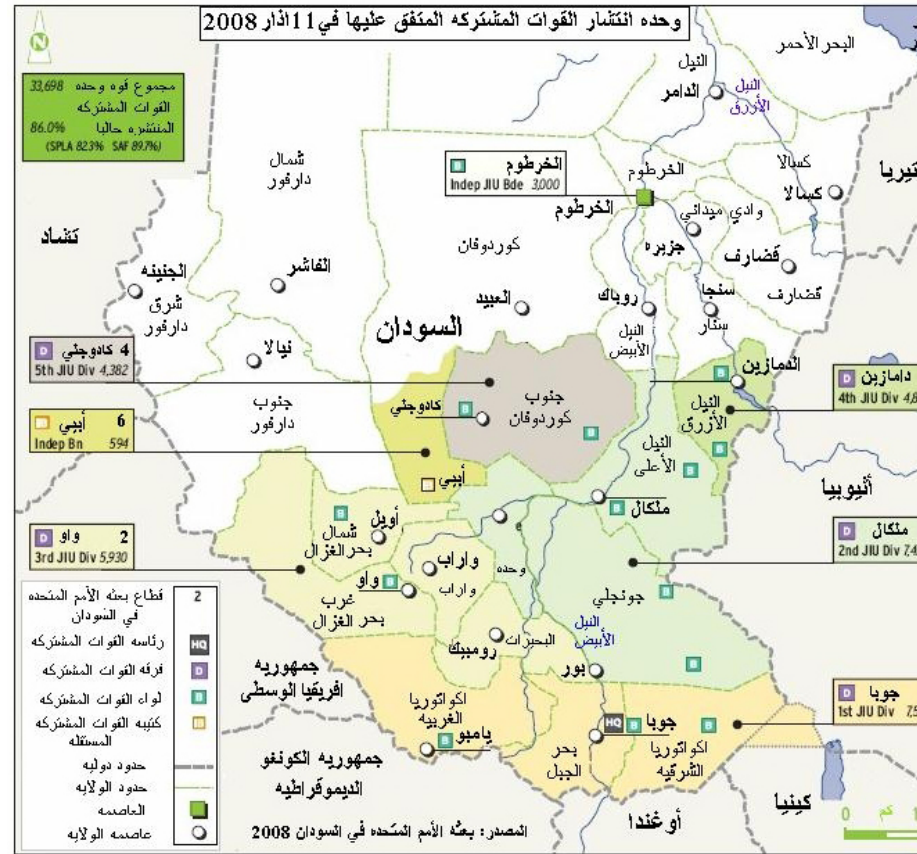
لتحرير السودان من المناطق الحدودية المتنازع عليها، والقوات المسلحة السودانية من المناطق المنتجة للنفط في جنوب السودان.

ما لم تجر إزالة العوائق التي تواجه النشر الكامل للوحدات وقيامها بمهامها فستعرض اتفاقية السلام الشامل كلها إلى الخطر، فالإففاق في نشر الوحدات المشتركة/الدمجة اعطى الطرفين ذريعة للتراجع وخرق أحكام اتفاقية السلام الشامل. إن مساعدة الأسرة الدولية الفعالة والفورية - عبر مجموعة دعم الوحدات المشتركة/الدمجة أو خلافها - مطلوبة لحل هذه

أهمية الوحدات المشتركة/الدمجة

الوحدات المشتركة/الدمجة مصممة لتلبية أغراض عدة، فهي توفر، من الناحية الوظيفية، قدرة عسكرية موحدة مؤقتة للدفاع عن سيادة الدولة من الأخطار الخارجية وتغطية الاحتياجات الأمنية الداخلية. وبما إن اتفاقية السلام الشامل نصت على انسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب والجيش الشعبي لتحرير السودان من الشمال، فإن الوحدات المشتركة/الدمجة تقوم مقام الجيش الوطني الفعلي للاقليمين خلال الفترة الانتقالية. ويتخصص أكبر، يتوقع من الوحدات المشتركة/الدمجة أن تحل محل "شرطة النفط" في ولايتي الوحدة وأعلى النيل. وهذه القوات مثيرة للجدل بسبب القيمة الاستراتيجية لحقول النفط وسعي الطرفين للسيطرة عليها، إذ فرضت الخرطوم، خلال الحرب، سيطرتها على هذه الحقول ودافعت عنها بواسطة قوات بالوكالة وشرطة وجيش قوات المسلحة السودانية. ومن الطبيعي أن يتلهم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى تنمية وجوده في هذه المناطق، وتقدم الوحدات المشتركة/الدمجة له مثل هذه الآلية لفعل ذلك. كما أن من المفترض أن تشغل الوحدات المشتركة/الدمجة، في الوقت نفسه، فراغاً أمنياً خلفه انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وأن تدعم الأمن في المدن السودانية الرئيسية في الجنوب عقب انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من المراكز الحضرية الرئيسية كما نصت على ذلك اتفاقية السلام الشامل.

ساد الاعتقاد بأن من شأن وجود جيش موحد أن يظهر إمكانية تجدد الصداقة والتعاون. كما نظر إلى وجود قوة وطنية بارزة وفعالة بوصفه شرطاً أساسياً لاطلال الأمن "ومكسب سلام" منشوداً. تتجلى الأهمية الاستراتيجية للوحدات المشتركة/الدمجة بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني بسماعها للقوات المسلحة السودانية بالحفاظ على



الحالة الراهنة للوحدات المشتركة/الدمجة: بعض النجاحات اللاحقة

حققت الوحدات المشتركة/الدمجة عدداً من النجاحات وإن كانت متواضعة. أولاً، جرى الاتفاق على مبدأ مشترك يحدد الإجراءات المتبعة في العمليات الروتينية، ومن ذلك إجراءات قياسية في العمل ومدونة قواعد السلوك. وعلى الرغم من أن المبدأ المشترك في طوره الأولي ومستمد من مبدأي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أنه يقدم نقطة انطلاق لتعريف البرتوكولات المحددة لعمليات الوحدة المشتركة/الدمجة. ثانياً، وبخلاف الجيش الشعبي لتحرير السودان فإن أفراد الوحدة المشتركة المدمجة يتقاضون رواتبهم بشكل روتيني، ويتمتعون بمزايا أفضل من تلك التي لأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان على الرغم من أنهم أيضاً غير مجهزين، للأسف، تجهيزاً كاملاً. ثالثاً، يبدو إن الفصل المبكر والكامل لقوات الوحدات المشتركة/الدمجة عن

أما رمزياً فإن الغرض من الوحدات المشتركة/الدمجة هو إعطاء "رمز للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية". وقد وضع هذا على كاهل حكومة الوحدة الوطنية (GNU) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بشكل خاص، عبر "إظهار جاذبية الوحدة" قبل إجراء الاستفتاء على الاستقلال. فبعد الحرب الأهلية والدموية (١٩٨٣ - ٢٠٠٥)

القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان طفق بالتفكير الآن على نحو بطيء، إذ أصبح اشتراك هذه الوحدات في المواقع ذاتها أكثر شيوعاً.

حدث أول اشتراك في الموقع نفسه في واو وجوبا في سنة ٢٠٠٦، ومن ثم في ملكال، وهي منطقة متنازع عليها، حيث تأخرت القوات المسلحة السودانية طويلاً قبل أن تتخلى عن قاعدتها للسيطرة المشتركة. ومن الناحية العملية، بدأت الوحدات المشتركة/الدمجة القيام بدوريات مشتركة في المناطق التي تقع تحت طائلة مسؤوليتها. ولئن لم يفد هذا الفعل بعد مكثفاً، وما لبث يقتصر بشكل رئيسي على القيام بدوريات بسيارات اللاندروفر حول ملكال، إلا أنه على الأقل ضَمَّن بعضاً من الحضور العياني، إذ عملت وحدة مشتركة مدمجة محلية في واو، مثلما تفيد التقارير، بمساعدة مكتب الوالي في جعل المدينة "منطقة خالية من السلاح"^{١٥}. وفي الاقليم ذاته تدربت ١٤٠ وحدة من الوحدات المشتركة/الدمجة المختلطة على نزع الألغام ومن ثم شاركت في نزع الألغام على خط سكة بابانوسا - واو^{١٦}. كما قامت شركة من المملكة المتحدة بتدريس اللغة الإنجليزية وخلال السنة الماضية دربت الحكومة البريطانية ٣٠ ضابطاً من قوات الوحدات المشتركة/الدمجة على عمليات دعم السلام وإدارة الدفاع، ومن المتوقع أن تستمر في التدريب وتوفر برنامجاً موسعاً للتدريب داخل البلد.

هذه نجاحات باهرة إذا أخذنا في الحسبان هول مهمة إنشاء تأسيس وحدات مشتركة/دمجة من بين الأعداء الألداء ومدى حجم عملية مثل هذه في بلد شاسع ومتخلف تنموياً مثل السودان.

حواجز بوجه التنفيذ الكامل

على الرغم من هذه التطورات المهمة، فقد حالت تحديات جمة دون بلوغ الوحدات المشتركة/الدمجة إمكاناتها الكاملة. وباستثناء العوائق اللوجيستية والبيروقراطية الواضحة، فثمة مجالات خمسة محددة حيث تشكل فيها مسائل عميقة وشائكة حواجز كبرى لتكوين الوحدة المشتركة/الدمجة والقيام بوظيفتها.

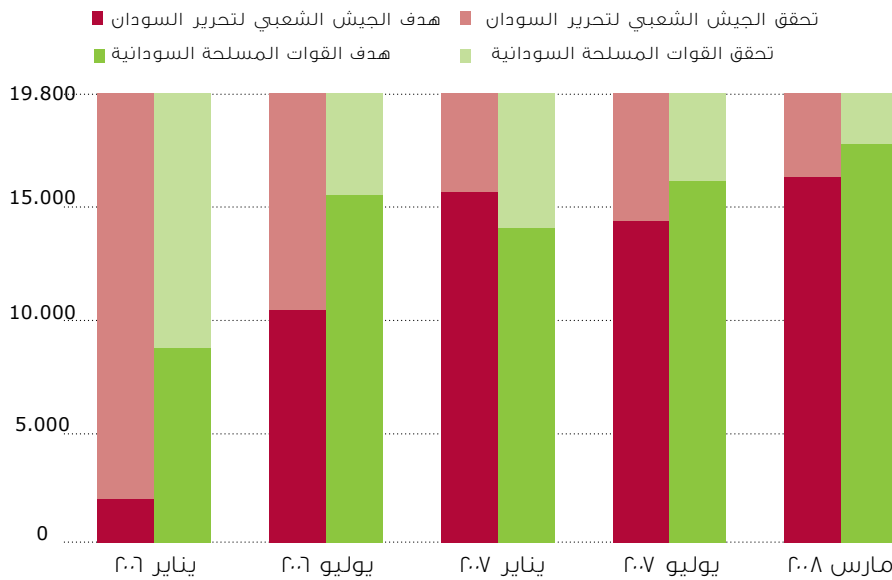
تأخر الانتشار. ما لبثت الوحدات المشتركة/الدمجة غير منتشرة بصورة كاملة رغم الموعد الأصلي

الخريطة)١٩. وأنجزت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) حتى الآن ٣٣٦٩٨ تحقفاً من أعضاء الوحدة المشتركة/الدمجة، وهذا يعني أن ٥٩٠٢ من أفراد قوات الوحدة المشتركة/الدمجة ما لبثوا غير منتشرين. إن لواء الوحدات المشتركة المستقل في الخرطوم هو الوحدة الوحيدة التي تعمل حالياً بكامل قوتها.

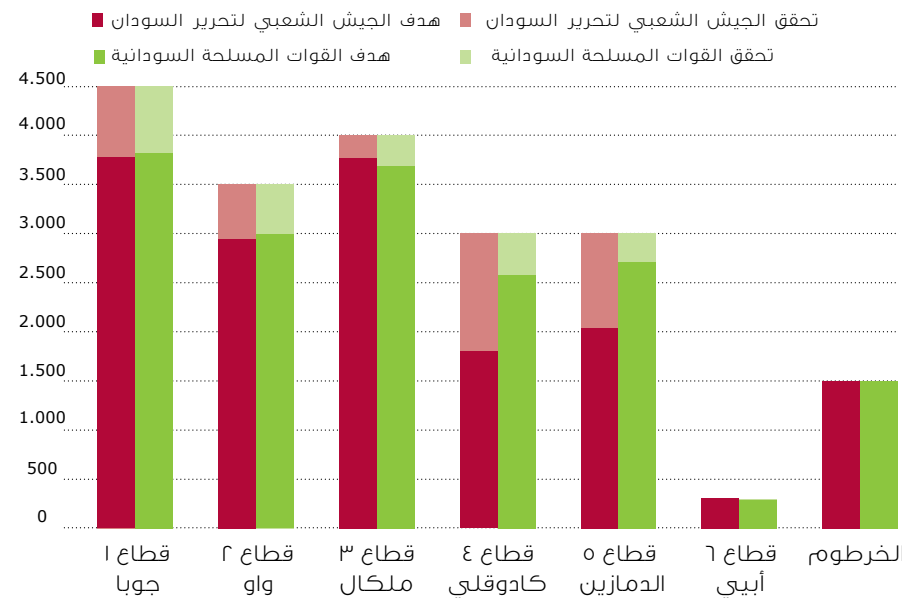
تحالف المجموعات المسلحة وعضوية الوحدات المشتركة/الدمجة. التحدي الثاني البالغ الأهمية هو اختيار وفرز قوات الوحدات المشتركة/الدمجة لأن الكثيرين من أفرادها كانوا أعضاء سابقين في المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs). لا شك أن اتفاقية السلام الشامل تؤكد على أن ملك طاقم

النهائي الذي حددته اتفاقية السلام الشامل بيوم ٩ أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ (أنظر شكلي رقم ١ و٧٢). ولمعالجة هذا الأمر، واستجابة للانسحاب الموقت للحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة الوحدة الوطنية في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧ احتجاجاً على عدم تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، اجتمعت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار (CPC) (وهي أعلى جهاز سياسي مسؤول عن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل) بمطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني من سنة ٢٠٠٧ وثبتت موعداً جديداً لنشر القوات بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨^{١٨}. بيد أن الوحدات المشتركة/الدمجة لم تحقق بحلول شهر مارس/أذار سنة ٢٠٠٨ سوى ٨٦,٠٪ من الانتشار (انظر

شكل رقم ١ مجموع تقدم نشر الوحدات المشتركة/الدمجة، يناير ٢٠٠٦ - مارس ٢٠٠٨



شكل رقم ٢ نشر الوحدات المشتركة/الدمجة حسب قطاعات بعثة الأمم المتحدة في السودان، ١١ مارس ٢٠٠٨



المصدر: بعثة الأمم المتحدة في السودان

الوحدة المشتركة/الدمجة ينبغي أن يتألف من أفراد يجري "تعيينهم" مباشرة من قبل القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل إدراجهم في الوحدة المشتركة/الدمجة. وفي نقاشات لاحقة بات هذا يعني بأنه لا بد من "إدراجهم" في أي من القوتين أولاً، وينبغي "اعتبارهم أعضاء/أجزاء من تلك القوة ولهم كافة المعونات والحقوق والمسؤوليات المقترنة بذلك"^{٢١}. وتولد عن هذا مشاكل لأن المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) في جنوب السودان هي في غالب الأمر "منحازة"، بشكل غير رسمي وليس "مدرجة" إدراجاً تاماً في أي من الجيشين.^{٢٢} وقد سبب الغموض في ذلك الاشتراط توترات رئيسية على الأرض لأن كل طرف يتهم الطرف الآخر باستخدام الوحدات المشتركة المدمجة أرض نفايات لحلفائهم من المجموعات المسلحة الأخرى قبل أن يجري إدماجهم أولاً.^{٢٣}

ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، وهي مجموعة عامة حليفة مهمة للقوات المسلحة السودانية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية.^{٢٤} وكثيراً ما اشتكى الجيش الشعبي لتحرير السودان عبر بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) بأن أفراد ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان، وخاصة تلك المتمركزة في ملكال تحت أمرة اللواء غابرييل تانغ - جينيا أصبحوا أعضاء في الوحدة المشتركة/الدمجة من دون إدماجهم دمجاً كبيراً في القوات المسلحة السودانية بشكل سليم. وحظيت هذه المشكلة باهتمام وطني ودولي لما حدث في شهر نوفمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٦ عندما اندلع القتال في ملكال وانقلب أفراد الوحدة المشتركة/الدمجة من القوتين أحدهم ضد الآخر.^{٢٥} وعلق مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في حينها، أيان برونك، قائلاً إنه "بدلاً من أن تكون الوحدات المشتركة/الدمجة عنصراً جامعاً... فهي تميل إلى أن تكون قوة مفارقة"^{٢٦}. وأبرزت هذه الحادثة الجوانب الغامضة التي تحيط أمر التمييز بين عضوية القوات المسلحة السودانية وقوات دفاع جنوب السودان والوحدة المشتركة/الدمجة لأن الأفراد زعموا أنهم مشتركون في كل من هذه المنظمات الثلاث.

وطالب وزير الدفاع الجنرال عبدالرحيم محمد حسين علناً، على أثر اندلاع ذلك القتال، بانضمام جميع المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) الجنوبية إلى أما الجيش الشعبي لتحرير السودان أو

القوات المسلحة السودانية.^{٢٧} وأبان تانغ - جينيا من جهته بأن جنوده يخشون أن يساقون إلى شمال السودان باعتبارهم جزءاً من القوات المسلحة السودانية، لذا قام بإدراجهم في الوحدة المشتركة/الدمجة في ملكال حتى يتمكنوا من البقاء في الجنوب. وجرى إرسال العديد من ضباطه فيما بعد إلى الشمال مع القوات المسلحة السودانية بينما جرى تسريح ما تبقى منهم.^{٢٨}

إن الممارسة التي تبيح لأفراد المجموعات المسلحة الأخرى بالانضمام مباشرة إلى الوحدات المشتركة/الدمجة تحد من قدرة الوحدات على العمل بانسجام وتقوض ما لديها من "قوة بيع" بوصفها رمزاً للوحدة الوطنية. إن عملية دمج القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان نفسها لهي مهمة تنطوي على تحد كبير؛ أما إضافة عناصر مسلحة تقع خارج سيطرة آلية تحكم هاتين القوتين فمن شأنه أن يجعل حل المشاكل أمراً مستعصياً تقريباً.^{٢٩} تصر الظروف في الوقت الحاضر على أن جميع المجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة معها في السابق جرى إدراجها ضمن هياكل القوات المسلحة السودانية أو عمل على تسريحها. ورسمياً توقفت الظروف عن الاعتراف بمزاعم التحالف منذ منتصف سنة ٢٠٠٦. غير أنه ما لبثت هناك شكوك جدية تحوم حول مدى درجة إدراج هذه المجموعات المسلحة وطبيعة هذا التسريح.^{٣٠}

التوترات الإثنية. يواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان اختيار أعضاء للقوات المشتركة/الدمجة من مناطق يتسم توترها الإثني بالحدة. وهذا نابغ، جزئياً، من مسعى أكبر للجيش الشعبي لتحرير السودان للتخفيف من أواصر الولاءات المحلية والإثنية وبناء جيش موحد ذي جهاز قيادة وتحكم يتسم بالقوة. لكن هذه العملية أفرزت تحدياتها، فقد عمل نشر وحدة مشتركة/دمجة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بعض الحالات، في مناطق ذات أعراق متباينة عن تلك للوحدة على إثارة فتنة كبيرة محلية.

وخير مثال على ذلك التوترات في ملكال، فإفراد طاقم الوحدة المشتركة المحلية هم من الدينكا بشكل أساسي، بينما سكان المدينة هم من النوير - كما هو حال غالب أفراد قوات جنوب السودان وولاية النيل الأزرق بشكل أعم.^{٣١} فالعداء بين النوير والدينكا مضطرم منذ فترة طويلة في جنوب

السودان، وأثبتت الوحدات المشتركة/الدمجة بأنها هي عرضة لهذا النوع من التأثير، كما هو حادث في ملكال. ومثال آخر على ذلك هو في يامبيو بولاية جنوب الاستوائية عندما اعتقل فريق الدينكا للوحدة المشتركة/الدمجة شرطة محليين من آزندي، وقتل اثنين منهم فيما بعد.^{٣٢} أما في كابويتا بولاية شرق الاستوائية التي ينتمي معظم سكانها إلى التوبوسا وفريق القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة هو من التوبوسا أيضاً، مما حدا هذا الأمر بميليشيات دينكا المحلية إلى إعادة تنظيمها لصد ما يشعرون بأنه حضور كثيف للتوبوسا ذوي "الامتياز" الآن بعضوية "الوحدة المشتركة/الدمجة".^{٣٣} وأفضت هذه التوترات في بعض الأحيان إلى اشتباكات عنيفة بين التوبوسا وقوات الوحدة المشتركة/الدمجة وجماعات دينكا المحلية المسلحة.^{٣٤}

مشاكل القيادة والتحكم. التحدي الرئيسي الرابع هو انشاء سلسلة موحدة لقيادة الوحدات المشتركة/الدمجة. وعلى الرغم من نص اتفاقية السلام الشامل على سلسلة واحدة من القيادة تبو من قائد الوحدة المشتركة/الدمجة يساعد نائب وهما معينان من مجلس الدفاع المشترك (JDB)، إلا أنه توجد حتى هذه اللحظة سلسلتان متوازيتان من القيادة - واحدة للوحدات المشتركة/الدمجة من جهة، وواحدة للقوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى. ولاحظت مفوضية الرصد والتقييم (AEC)، وهي كيان يجمع مسؤولين دوليين وسودانيين فوضته اتفاقية السلام بإصدار تقارير حالة تخص تنفيذ الاتفاقية، إن القيادتين "ظلتا منفصلتين بشكل عام بإدارتين ويتداخل مهني محدود حتى هذه اللحظة".^{٣٥}

ومثلما لوحظ من قبل كانت هنالك توترات متواصلة في ملكال بخصوص تأخر القوات المسلحة السودانية في إخلاء مقرها، ونتيجة لذلك عسكرت قوات الوحدة المشتركة/الدمجة لملكال على طرفي المدينة بحيث لا يتفاعل إلا كبار الضباط مع بعضهم البعض بين الحين والآخر. كما أنه لانعدام جهاز قيادة وتحكم فعال تأثيراته السلبية على الأمن المحلي. وعلى الرغم من تقديم المبدأ العسكري المشترك ومدونة قواعد السلوك، غير أن هنالك دلائل على أن أفراد الوحدة المشتركة/الدمجة منخرطون في عمليات ابتزاز وتحرش جنسي وسرقة من المجتمعات المحلية. كما أن العنف المميت ليس

نادراً: حادثة يامبيو التي اطلق فيها فريق الوحدة المشتركة/المدمجة للجيش الشعبي لتحرير السودان النار على قوة من الشرطة المحلية هي من أبرز الأمثلة على ذلك.

انعدام التدريب. دعت اتفاقية السلام الشامل إلى تدريب موحد للوحدات المشتركة/المدمجة بحلول ٩ أكتوبر/ تشرين الأول سنة ٢٠٠٦، بيد أن ذلك لم يتجسد بعد. وما لم يعط تدريب شامل من القاعدة فصاعداً لتشجيع الانضباط والمهنية، فليس بوسع الوحدات المشتركة/المدمجة أن تنهض بعملها كاملاً. فالتدريب شرط من شروط العمل كوحدات مشتركة/مدمجة وكذلك هو شرط من شروط العمل بكفاءة للقيام بمهام معينة تقع على كاهل هذه الوحدات، ومنها أنشطة روتينية لا تتولاها القوات المسلحة السودانية ولا الجيش الشعبي لتحرير السودان - مثل نزع الألغام.

إن نقص التمويل هو أحد أسباب غياب برنامج التدريب المشترك. ومثلما لاحظت مفوضية الرصد والتقييم "إن تدفق أموال التشغيل توقف بشكل كامل ولم توفر وزارة المالية لحكومة الوحدة الوطنية بعد أي تمويل مهم من الميزانية التي وافقت عليها لتدريب الوحدة المشتركة/المدمجة"^{٣٦}. وفي الوقت نفسه تصر كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على تولي برنامجهما من جانب واحد^{٣٧}. وعلى ضوء ذلك يصعب رؤية الكيفية التي يمكن تحويل هذه الوحدات إلى قوات ذات مهارة ومنضبطة وموحدة.

تداعيات أعم لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل

إن حقيقة عدم نشر الوحدات المشتركة/المدمجة بصورة كاملة ومغاناتها من مشاكل القيادة والتحكم، وعدم خضوعها لتدريب منهجي وتنسيقي، تعني أنها ليست أكثر من وحدات تعود للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تشغل معاً الموقع ذاته. زد على ذلك إن المواعيد الزمنية لنشر الوحدة المشتركة/المدمجة اعيد التفاوض بصدده مراراً وأهمل لاحقاً. أما الآثار المترتبة لذلك على اتفاقية السلام الشامل فهائلة.

اتفاقية السلام لا تسمح بأي تعديل بخصوص انسحاب قوات القوات المسلحة

السودانية من جنوب السودان، فمطلوب منها إن تعيد انتشارها بصورة كاملة بتاريخ ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٧، باستثناء عناصر القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/المدمجة^{٣٨}. وبالعكس، ينبغي اتمام انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الشمال فقط بعد أن يتم "تشكيل الوحدات المشتركة/المدمجة ونشرها بمراقبة ومساعدة دوليتين"^{٣٩}. وبناء على ذلك لدى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ما يبرر بقاءها في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان^{٤٠}.

إن السياسة المتصلة بإعادة نشر القوات هي من أكثر مسائل ما بعد فترة اتفاقية السلام الشامل إثارة للخلاف. فقد زعمت القوات المسلحة السودانية في أواخر أغسطس/أب بأنها سحبت ٨٧ في المائة من قواتها من الجنوب وهو أمر تحققت منه بعثة الأمم المتحدة في السودان. وخلاف ذلك زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه سحب ٣٢ في المائة فقط من قواته من الشمال، وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في السودان من التحقق من أن ٧ في المئة فقط شهدت إعادة نشر قوات في حقيفة الأمر^{٤١}. إن الجزء الأكبر من القوات المتبقية للقوات المسلحة السودانية في الجنوب يرض حول حقول النفط في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، بينما الجزء الأعظم من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتبقية في الشمال تتموقع في النيل الأزرق وجنوب كردفان (ومنها أبيي). إن الوجود المستمر للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على اراضي احدهما الآخر، وبالخصوص في المناطق المتنازع عليها بأبيي والنيل الأزرق، فاقم بصورة بالغة من التوترات بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧. لقد برزت الحركة الشعبية لتحرير السودان انسحابها من حكومة الوحدة الوطنية بالإشارة إلى إضفاق القوات المسلحة السودانية في إعادة نشر قواتها بموعدها المقرر بشهر يوليو/تموز من سنة ٢٠٠٧، جنياً إلى جنب رفض حزب المؤتمر الوطني لتقرير بعثة حدود أبيي^{٤٢}.

وعقب الانسحاب أصدرت اللجنة السياسية لوقف اطلاق النار (CPC) مرسوماً بتاريخ ١ نوفمبر/تشرين الثاني ينص على أن يتم إعادة نشر جميع الوحدات المشتركة/المدمجة بصورة كاملة بتاريخ ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ وأن يجري انسحاب جميع القوات الإضافية للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في الوقت ذاته^{٤٣}. بيد أن

القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لم تتمكن من الاتفاق على مسألة إعادة نشر متزامنة ولم ينفذ ذلك القرار^{٤٤}. وفي الاجتماع التالي للجنة السياسية لوقف إطلاق النار بتاريخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، جادل الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه لن يسحب قواته حتى يلبي شرطان: التشكيل الكامل للوحدات المشتركة/المدمجة والتحديد النهائي للرئاسة بخصوص أعداد القوات المسلحة السودانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق^{٤٥}. لقد وجدت حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان أن وضع شروط مسبقة هو انتهاك لروح اتفاقية السلام الشامل، ودعت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، مرة أخرى، للانسحاب وإعادة نشر الوحدات المشتركة/المدمجة بصورة كاملة بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨.

وفي هذا التاريخ تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان بأن ٩٢ في المائة من قوات القوات المسلحة السودانية جرى إعادة نشرها من الجنوب، و١٢ في المائة فقط من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان اعيد نشرها من الشمال^{٤٦}. إن بطء انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان اشكالي على نحو خاص في منطقة أبيي التي وقعت فيها صدامات كبيرة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات القوات المسلحة السودانية والمسيرية المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية منذ شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. وأكد اجتماع مجلس الدفاع المشترك في اجتماع عقده في يوم ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ ضرورة انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه من الميليشيات المحلية من منطقة أبيي بغية التقليل من التوترات في المنطقة، ولم يتحقق هذا. كما شدد مجلس الدفاع المشترك على ضرورة الاتفاق على نشر عاجل للوحدة المشتركة/المدمجة في المناطق المنتجة للنفط إثر انسحاب القوات المسلحة السودانية منها^{٤٧}.

إن انتشار الوحدات المشتركة/المدمجة وقيامها بمهامها أمران مركزيان في تعزيز تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لأنهما يستجيبان لأحد التحديات الرئيسية التي تواجه استتباب السلام في السودان. إن وضع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وكذلك المناطق المنتجة للنفط في الوحدة وأعالي النيل كان من النقاط الشائكة في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل.

في السودان. كما استخدمت الدول المانحة مجموعة دعم الوحدات المشتركة/المدمجة بوصفها منتدى لحض حكومة السودان على تحسين ممارساتها المحاسبية بغية السماح بدعم أكثر مباشرة للوحدات. وهذا متأث من قلق المانحين بأنه لم يصرّف من ميزانية ٢٠٠٧، بالفعل، سوى القليل نسبياً على الوحدات.

وما زالت مجموعة دعم الوحدات المشتركة، بحكم انشائها مؤخراً، في طورها الأول في ما يتصل بتحديد احتياجات الوحدات المشتركة/المدمجة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت المملكة المتحدة برنامجاً لتقييم وتقديم توصيات بشأن الإدارة العليا والاحتياجات التدريبية. والمملكة المتحدة هي البلد المانح الوحيد الذي يقدم مساهمات مباشرة لتطوير الوحدات المشتركة/المدمجة. ومن المؤمل أن تصبح مجموعة الدعم، بتحديد احتياجاتها للاحتياجات، وسيطاً للسماح للجهات المانحة الرئيسية الأخرى بتقديم مساهمات مماثلة.

نشرها بشكل سريع وقيامها بمهامها. وقد دعا قرار مجلس الأمن المرقم ١٧٨٤ بشكل صريح بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى "التمكن من اتمام عملية انشاء تلك الوحدات المشتركة المدمجة في أقرب وقت ممكن"^{٤٨}.

واستجابة للقرار الجديد، انشئت مجموعة دعم للوحدات المشتركة/المدمجة في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧ للعمل بوصفها وسيلة لتنسيق الدعم العالمي، والمجموعة هي لجنة ترأسها أمر قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان وتتألف من أمر الوحدات المشتركة/المدمجة وممثلين من بعثة الأمم المتحدة في السودان ومن الدول المانحة، منها المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، النرويج، وهولندا. واشتتتتتت الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني من عضوية اللجنة بغية الحيلولة دون تسييس الدعم العالمي للوحدات المشتركة/المدمجة. وتناقش اللجنة مسائل عديدة، وعلى رأسها الحاجات المتصلة بالموارد والتدريب، في اجتماعاتها ويقوم أمر الوحدة المشتركة/المدمجة، تحصيلاً لذلك، بتقديم طلبات مساعدة محددة للدول المانحة ولبعثة الأمم المتحدة

وكانت الوحدات المشتركة/المدمجة سبل المساومة من خلال السماح للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بالحفاظ على بعض القوات في كل من جانبي حدود الشمال - الجنوب بينما تقومون في الوقت نفسه بسحب الجزء الأعظم من قواتهما. انطوى الحفاظ على حضور في كل من الجانبين على أهمية كبرى بالنسبة للطرفين: احتاج حزب المؤتمر الوطني بها الاشارة إلى الوحدة المتواصلة للسودان وقربه من حقول النفط، بينما احتاجت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحضور المتواصل في أبيي والنيل لأزرق وجبال النوبة حيث قاتل العديد من "الشماليين" ضد القوات المسلحة السودانية خلال الحرب وقد تخلى عنهم الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وتحت ظروف مثل هذه، فإن نشر الوحدات المشتركة/المدمجة واطلاعها بمهامها العملية بصورة كاملة ضرورة لمستقبل اتفاقية السلام الشامل. وقراراً بهذه الحقيقة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بتاريخ ١٣ أكتوبر/نشرين الأول ٢٠٠٧ يهب بعثة الأمم المتحدة في السودان دوراً أكبر في تمويل وتدريب الوحدات لضمان

الخلاصة

ليس من الواضح ما إن كانت حكومة السودان وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان قد انتويتا قط جعل الوحدات المشتركة/المدمجة جهازاً أمنياً فعالاً، بيد أن الحقيقة أن سلاماً طويلاً الأمد في السودان يرتهن بنجاح هذه الوحدات. وتمكنت الظروف وجوبا حتى هذه اللحظة من القاء اللوم على بعضهما بعضاً على بطء تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، واستخدمتا نشر الوحدات المشتركة/المدمجة لتبرير خروقاتهما المتواصلة للاتفاقية. وهذا عمل بدور على تباطؤ تنفيذ اتفاقية السلام الشامل ككل، مما يعرض، في نهاية المطاف، مستقبل السودان للخطر. وقد أن الأوان للمجتمع الدولي أن يضاعف انشغاله في هذه المسألة. إن التيسير والاصرار على نشر الوحدات وتدريبها بصورة كاملة وفعالة ومتكاملة من أنجع السبل التي تتمكن من خلالها الجهات المانحة والأمم المتحدة من دفع الطرفين إلى التقيد بالتزاماتهما. وينبغي لحكومتني السودان (GoS) وجنوب السودان (GoSS)، أن تبديا، بدورهما، استعداداً واضحاً للعمل معاً لإخراج وحدات فعالة. ومن دون الإرادة اللازمة للقضاء على العقبات التي سطرناها في هذا التقرير، فإن مصير اتفاقية السلام الشامل في السودان سيكون معلقاً في الميزان.

اعتمد هذا العدد من التقرير على بحث لماثيو أرنولد وماثيو ليريش. ماثيو أرنولد طالب دكتوراه في مدرسة لندن للاقتصاد وماثيو ليريش هو طالب دكتوراه في كنغس كوليدج لندن.

1 اتفاقية السلام الشامل، الفصل السادس، القسم الثاني، ص ٨٨. النص الكامل لاتفاقية السلام الشامل متوفر على العنوان التالي: <http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf>.

2 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، متوفر على العنوان التالي: <http://www.unmis.org/common/documents/cpa-monitor/Annexes/2-FIXED-2-0-Act/2-JUUS/2-0-11/Annex.pdf>

3 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، الفصل الثاني، القسم السادس والسابع.

4 على الرغم من تخويل اتفاقية السلام الشامل ٣٩ ألفاً من القوات، فقد حددته بعثة الأمم المتحدة في السودان بـ ٣٩٦٠٠. العدد "الإضافي" ٦٠ تموضعوا في أبيي.

5 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، الفصل الثاني، القسم ٨، ٨.

6 أدرجت أعداد قوة أبيي باعتبارها جزءاً الفرقة العسكرية المتمركزة في واو.

7 أحد أهداف مجلس الدفاع المشترك هو ضمان الإدارة الروتينية لقوات الوحدات المشتركة/الدمجة في جميع أرجاء السودان. يتمتع مجلس الدفاع المشترك بحق عقد اجتماعات روتينية لمناقشة المسائل الملحة. إنه جهاز أبقى تعاوناً بشكل متواصل تقريباً لحل المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، كما أنه منتدى فعال للمسائل المتعلقة بالوحدات المشتركة/الدمجة.

8 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، الفصل الخامس.

9 اتفاقية السلام الشامل، الفصل السادس، القسم الثاني ٢٠٨. نلاحظ بأن رواتب أعضاء الوحدات المشتركة/الدمجة مماثلة لرواتب أفراد القوات المسلحة السودانية، بيد أن ما يدفع لأفراد الجيش الشعبي أكثر مما يدفع لنظرائهم في القوات المسلحة السودانية. ويقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في

الغالب، ومن جانب واحد، معونة إضافية إلى أفرادها في الوحدات المشتركة/الدمجة، لمضاهاة ما يدفعه لقواته النظامية. هذه المعونة ليست نقداً على الدوام، إذ يمكن أن تأخذ شكل طعام أو أرزاق أخرى. هذا الترتيب سبب كثيراً من التوتر بين عناصر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدات المشتركة/الدمجة. مع ذلك وعلى الرغم من هذه الإشكاليات والغموض فيما يتصل بالدفع، فإن الوحدات المشتركة/الدمجة تجذب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لحوزتها سمعة الدفع بشكل منتظم، خلافاً لما يقع في الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه. مقابلات مع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدة المشتركة/الدمجة، ثكنات جوبا، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

10 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، الفصل الثالث، القسم ٩.

11 معظم "شرطة النفط" نظاميون في القوات المسلحة السودانية ومن المجموعات المسلحة الأخرى (OAG's) المتحالفة مع القوات المسلحة وشركات أمنية خاصة معظمها صينية.

12 مشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة، الفصل الثاني، القسم ٦ (أ).

13 للمزيد من المعلومات عن منطقة الحدود المتنازع عليها لأبيي، أنظر منظمة إنترناشنال كرايسس غروب (٢٠٠٧).

14 المبدأ العسكري المشترك غير متوفر بعد للعموم، لكن جوهره يرد في اتفاقية السلام الشامل ومشروع قانون الوحدات المشتركة/الدمجة. مقابلات مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، المقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

15 مقابلة شخصية مع دبلوماسي عالمي، جوبا، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

16 مقابلة شخصية مع دبلوماسي عالمي، جوبا، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

17 ليدر (٢٠٠٧).

18 ملخص اجتماع اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار (CPC)، تقرير سري لبعثة الأمم المتحدة في السودان، العدد ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

19 مراسلة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ١١ مارس/أذار ٢٠٠٨.

20 اعطيت بعثة الأمم المتحدة في السودان مهمة رصد تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. فهي مشاركة على سبيل المثال في اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار (CJMC) التي تستعرض، ضمن مهام عديدة أخرى، نشر الوحدات المشتركة/الدمجة.

21 بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٧). نلاحظ بأن جميع أطراف اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار اتفقت على هذا التعريف.

22 برتوكول الترتيبات الأمنية لاتفاقية السلام الشامل، الفقرة ٧ تشدد على أنه " لا يسمح لأي مجموعة مسلحة متحالفة مع أي طرف بأن تعمل خارج إطار القوتين". وتنص على أن من لديهم الرغبة والأهلية يتم دمجهم في القوات النظامية للطرفين (قوات الجيش، الشرطة والسجون وحرس الصيد) بينما تتم إعادة دمج البقية في مؤسسات الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.

23 مدة الخدمة في الوحدات المشتركة/الدمجة سنتان على العموم. ما عاد يسمح للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بتدوير أعضائهما كثيراً وبشكل عشوائي.

24 للاطلاع على قوات دفاع جنوب السودان، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

25 رويتز (٢٠٠٧).

26 رويتز (٢٠٠٧).

27 السودان تربيون (٢٠٠٦).

28 مقابلة شخصية مع اللواء (القوات المسلحة السودانية) غابرييل تانغ - جينيا، الخرطوم، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

29 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر أرنولد (٢٠٠٧).

30 أعلن اللواء غابرييل تانغ - جينيا بأنه ما زال في أمره رجال من ميليشيا قوات دفاع جنوب التي انضمت رسمياً إلى القوات المسلحة السودانية ومن ثم الوحدة المشتركة/الدمجة لملكال. وقلق آخر متمثل بعودة عناصر قوات دفاع جنوب السودان المسرحين إلى بيوتهم وهم مسلحون. مقابلة مع

أبيي". ترسيم الحدود هذا مهم لتعيين الحدود بين الشمال والجنوب. أنظر مفوضية حدود أبيي (٢٠٠٥).

٤٣ بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٧). ص ٣٠ - ٣١.

٤٤ بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٧). ص ٣١.

٤٥ اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار (٢٠٠٧)، فقرة ٣.

٤٦ اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار (٢٠٠٨). لنلاحظ بأن أرقام القوات المسلحة السودانية تتضمن أرقام المسرحين طوعاً.

٤٧ ستشكل الوحدات المشتركة/ المدمجة "الدائرة الخارجية" للدفاع عن حقول النفط بينما ستقدم شرطة الدول والشركات الأمنية الخاصة (صينية بدرجة أساسية) "الدائرة الداخلية" لأمن هذه المنشآت.

٤٨ فرار مجلس الأمن (٢٠٠٧). القسم الثامن. لم تكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان قبل القرار ١٧٨٤ حق ولاية التدخل في إدارة ونشر الوحدات المشتركة/ المدمجة.

٣٩ اتفاقية السلام الشامل، الفصل السادس، القسم الثالث (ج).
٤٠ اتفاقية السلام الشامل، الفصل السادس، القسم الثالث (ج).

٤١ دائرة رئاسة جمهورية السودان (٢٠٠٧). ص ١٥. من المؤشرات المهمة على عدد القوات المسلحة السودانية هو إدراج "التسريح الطوعي" ٨٩١٩٦ من قوات القوات المسلحة السودانية وهو ما رفضه الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتبار ذلك غير سليم. وعنى هذا بأن الجيش الشعبي لتحرير لم يقبل في أغسطس/آب ٢٠٠٧ إلا بانسحاب ٦٨,٢ في المائة من القوات المسلحة السودانية، انظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٧)، ص ٣٣، الفقرة ١٨٧. لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان بدأ بحلول يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ وكأنه يعيد النظر في المسألة وقيل بأرقام القوات المسلحة السودانية في إعادة نشر القوات، ومن ضمنها اعداد الجنود الذين سرحوا طوعاً.

٤٢ أنشئت حكومة الوحدة الوطنية بموجب اتفاقية السلام الشامل حتى تتمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني من المشاركة في السلطة خلال الفترة الانتقالية. وكان عمل مفوضية حدود أبيي "تحديد وترسيم مشيخات دينكا نفوك التسع التي حولت إلى كردفان سنة ١٩٠٥، والمشار إليها هنا كمنطقة

اللواء (القوات المسلحة السودانية) غابرييل تانغ - جينيا، الخرطوم، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣١ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، الخرطوم، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٢ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٣ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٤ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٥ مفوضية الرصد والتقييم (AEC) (٢٠٠٧) ص ٦١.

٣٦ مفوضية الرصد والتقييم (AEC) (٢٠٠٧) ص ٥٩.

٣٧ مفوضية الرصد والتقييم (AEC) (٢٠٠٧) ص ٦١.

٣٨ اتفاقية السلام الشامل، الفصل السادس، القسم الثالث.

ثبت بالمراجع

Abyei Boundary Commission. 2005. 'Abyei Boundary Commission Report.' 14 July. www.sudantribune.com/spip.php?article11633

Arnold, Matthew. 2007. 'The South Sudan Defence Force: patriots, collaborators or spoilers?' Journal of Modern African Studies, Vol. 45, No. 4, pp. 489-516.

AEC (Assessment and Evaluation Commission). 2007. 'Factual Report on the Status of CPA Implementation.' October. http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/AEC_Report_on_CPA_Implementation_2007.pdf.

CJMC (Ceasefire Joint Monitoring Commission). 2008. '68th CJMC Meeting Notes.' 29 January.

CPA (Comprehensive Peace Agreement). 2005. Signed between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/

Army. 9 January. <<http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf>>

CPC (Ceasefire Political Commission). 2007. 'Meeting Notes.' 29 November.

International Crisis Group. 2007. 'Sudan: Breaking the Abyei Deadlock.' Africa Briefing No. 47. 12 October. <<http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5122>>

Lidder, Jasbir Singh. 2007. 'Presentation to the Assessment and Evaluation Commission.' CJMC. 20 August.

Office of the Presidency of the Republic of Sudan. 2007. 'Implementation of the CPA Progress Report.' 20 August.

Reuters. 2007. 'Sudan's Army, SPLA form joint integrated units.' 23 January.

Small Arms Survey. 2006. Armed groups in Sudan: the South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration. HSBA Issue Brief

No. 2. Small Arms Survey: Geneva. October.

Sudan Tribune. 2006. 'Sudan defence minister directs southern militia to go north.' 6 December.

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2007a. The CPA Monitor. November. <<http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm>>

—-. 2007b. 'Current situation brief on OAG issues as of 7th September 2007.'

UNSC (United Nations Security Council). 2007. UNSC Resolution 1784. S/RES/1784 (2007). 31 October. <<http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Sudan%20SRES%201784.pdf>>

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن الإنساني | تقارير السودان

العدد ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

التهديدات المستمرة: اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجل الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٧

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠١٧

الأسلحة و النفط و دارفور السلاح

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

الإستجابة للحروب الرعوية

العدد ٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦

قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠١٧

العنف والإبذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد «اتفاق السلام الشامل»، بقلم ريتشارد غريفيلد

العدد ٣ مايو/أيار ٢٠١٧

الجهة الشرقية والكفاح ضد التهميش، بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/أيار ٢٠١٧

حدود بالاسم فقط: تهريب السلاح والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٧

الجيش الأبيض: مدخل ونظرة عامة، بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠١٧

انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تاتر وحيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠١٧

توترات الشمال - الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧

ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧

العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونجلي، بقلم ريتشارد غريفيلد

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠١٥-٢٠١٧)،

ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

اُثْمَانَات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز

(rmjones@onetel.com)

رسم الخرائط: جيلي ليف،

MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي: mcevoy@hei.unige.ch

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc ٤٧

Genève ١٢٠٢

Switzerland

رقم الهاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

رقم الفاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

زر الموقع www.smallarmssurvey.org

(اضغط على السودان).

